الأمم المتحدة S/2008/230

مجلس الأمن

Distr.: General
9 April 2008
Arabic
Original: French

رسالة مؤرخة ٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٨ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للمغرب لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي، يشرفني أن أحيطكم بما يلي:

منذ أن عُرضت مسألة الصحراء على الأمم المتحدة، لم تتوقف المملكة المغربية عن بذل الجهود والانضمام إلى المبادرات الرامية إلى إنهاء هذا النزاع الإقليمي بالوسائل السلمية والتشجيع على لَمِّ شعث الأسر الصحراوية المنفصلة عن بعضها وتحقيق المصالحة بينها.

بيد أن ازدياد تردي حالة سكان مخيمات تندوف في الجزائر والظروف التي يعيشون فيها، يقلق بال المملكة المغربية والمجتمع الدولي قاطبة ويثير اهتمامهما، نظرا لاتساع نطاق الانتهاكات التي تطال حقوقهم الأساسية وتواصل تلك الانتهاكات.

إن استمرار هذه الحالة المفجعة التي ما انفكت المملكة المغربية تعرب عن أسفها إزاءها، يستوجب إثبات المسؤوليات فيما يتعلق بهذه الانتهاكات المرتكبة فوق أرض الجزائر.

والحال أن الجزائر باحتضانها لتلك المخيمات في إقليمها، تتحمل مسؤوليات بموجب القانون الدولي والاتفاقيات ذات الصلة التي يعد هذا البلد طرفا فيها.

ومن ثم يجب مساءلة الجزائر، التي تتمتع بالسلطة السيادية والحصرية على إقليمها، عن جميع الانتهاكات التي ترتكب فيه، ما لم يكن هذا البلد قد وافق على أن تُمارَس سلطة أخرى غير سلطته على جزء من إقليمه. وفي هذه الحالة، فإن مخيمات تندوف ستكون منطقة خارجة عن القانون في الإقليم الوطني لدولة عضو في الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، يتعين تقديم توضيح حقيقي.

وهذا الغموض المزيف الذي يتم الحفاظ عليه فيما يتعلق بالمسؤولية، يؤكد خصوصية هؤلاء السكان وما يتسمون به من طابع شاذ في مجال المساعدة الإنسانية. فسكان مخيمات تندوف محرومون من حقوقهم الأساسية، ولا سيما من حرية التنقل والاستفادة من فرص

العمل والالتحاق بالمدارس في كامل إقليم البلد المستقبل، وفقا لاتفاقية عام ١٩٥١ الخاصة بوضع اللاجئين وبروتوكول عام ١٩٦٧ الاختياري الملحق بها.

كما أن ضمانة تمتع سكان المخيمات بجميع حقوقهم تمتعا تاما، تفرض على الجزائر، البلد المستقبل، القيام، أولا وقبل كل شيء، بتمكين مفوضية شؤون اللاجئين من الوصول دون قيد إلى هؤلاء السكان للشروع في تحديد هويتهم وتسجيلهم، وكذلك لتقييم احتياجاتهم من الأغذية وتقدير كميتها، وتحديد رغبتهم فيما يتعلق بالعودة الحرة إلى بلدهم الأصلي.

وفي هذا السياق، درجت المملكة المغربية بانتظام على الدعوة، أمام الهيئتين التنفيذيتين لمفوضية شؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي، إلى تحديد هوية هؤلاء السكان وإحصائهم، كما أدانت النتيجة المترتبة عن ذلك، ألا وهي تحويل مسار المعونة الغذائية. كما طلبت المملكة باستمرار من مفوضية شؤون اللاجئين التأكد من إيصال المعونة إلى الأشخاص الحقيقيين الموجهة إليهم، بواسطة هياكل مناسبة وموثوقة لتسلم المعونة ومراقبتها والإشراف عليها وتوزيعها. و لم تتوقف عن التعبير عن انتقادها لاستغلال الحالة الإنسانية المأساوية لهؤلاء السكان والاستفادة منها.

وهذه الشواغل، التي أكدها المكتب الأوروبي لمكافحة الغش والعديد من المنظمات غير الحكومية الدولية، قد دفعت دوائر التفتيش التابعة لمفوضية شؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي، إلى إرسال بعثة تحقيق مشتركة في عام ٢٠٠٥، والتي أكدت تحويل مسار المعونة الإنسانية. وفي أعقاب ذلك التحقيق، قررت هاتان المنظمتان معا، في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، حصر تقدير عدد سكان تندوف الذين يتعين أن يستفيدوا من المساعدة الإنسانية، في ٠٠٠ ٩٠ شخص بدلا من ٠٠٠ ١٦٥ شخص، في انتظار الإحصاء.

وأمام تدهور الحالة الإنسانية لهؤلاء السكان، يحق للمملكة المغربية أن تتساءل، أكثر من أي وقت مضى، عن أسباب رفض الجزائر الإذن لمفوضية شؤون اللاجئين بالاضطلاع بولايتها والشروع في إحصاء السكان المُسمَّون باللاجئين في تندوف إحصاء يتسم بالموثوقية ويتم حسب المعايير الدولية.

ومن جهة أخرى، فإن طابع الغموض الذي يخيم على تلك المخيمات ورفض الجزائر والبوليساريو السماح بالوصول إليها، قد أحيا من جديد ممارسات عتيقة أبطلها المجتمع الدولي، كالاسترقاق الذي يتم الإبقاء عليه بسبب الإفلات من العقاب ويتعزَّز ببيئة يسودها الخروج على القانون.

وأرجو أن تتفضلوا باتخاذ الإجراءات اللازمة لتعميم هذه الرسالة على أعضاء مجلس الأمن وإصدارها باعتبارها وثيقة من وثائق المجلس.

(توقيع) المصطفى **ساهل**
السفير
الممثل الدائم للمملكة المغربية لدى الأمم المتحدة